مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 7 العدد 3، 2010، ص ص 343 - 361

استصحاب الحال في أصول النحو

قراءة ورأي

عبد المهدي الجراح وخالد الهزايمة *

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة "استصحاب الحال" في النحو العربي؛ بهدف التأكيد على أهميته في تقعيد كثير من المسائل النحوية، ووضعه في مساره الحقيقي ضمن مسارات الخطة النحوية الأصلية. ويتم هذا عن طريق عرض النماذج الخاصة بهذا الدليل، وتقديم المنظور اللغوي الحديث له.

عرض البحث بداية لمفهوم الدليل، والاستصحاب، كما انتقل بعد ذلك لعرض نماذج من مسائل الاستصحاب في الدرس النحوي، ثم انتقل بعد ذلك لعرض الاستصحاب من منظورات علم اللغة الحديث، وتحديداً منظوري: علم اللغة الوصفي، والمنظور التحويلي، ثم قدم منظوراً تكاملياً لهذا الدليل، يحدد طبيعته ومسيرته.

انتهى البحث إلى أن دليل استصحاب الحال لم يحظ بالبحث والاهتمام الكافيين في مسيرة الدرس النحوي، رغم أهميته في عملية التقعيد، وبخاصة عند البصريين، وقد اتخذ الاستدلال به مسارين: الأول: التصريح المباشر بلفظ الاستصحاب، والثاني: عدم التصريح بلفظ الاستصحاب، بل ذكر ما يدل عليه، وأكّد البحث أن التصور التكاملي التداولي هو الأصحّ في الحكم على دليل استصحاب الحال، فهو أكثر إقناعاً من التصوّرين: الوصفي والتحويلي، رغم أفضلية التصوّر التحويلي على الوصفي.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد،،

فإن الدارس لأبواب النحو ومفرداته، يقف مفتخراً ومندهشاً بما قدمه النحويون – رحمهم الله تعالى- في رحلة الدرس النحوي، من جهد في عملية التقعيد، وإثبات صحة تركيب ما، أو قاعدة ما، وصولاً إلى مفردات نحويّة تحتكم لنظام نحوي مدعم بالسماع والتحليل، فجهدهم أبداً يمثل العلاقة التلازمية بين القاعدة الذهنية، والاستعمال المنطوق والمكتوب، إنه وصف للاستعمال، وتحليل لمكوناته، وعلاقاته.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2010.

* قسم العلوم الإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، إربد، الأردن.

اعتمد النحويون في تقرير مفردات النحو وأحكامه على مجموعة من الأدلة النحوية هي: السماع، والقياس، واستصحاب الحال، وقد أفاضوا في بحث السماع والقياس معاً، إذ دخلوا في تفاصيل دقيقة للسماع النحوي، ووضعوا شروطاً دقيقة للكلام العربي، تتعلق بنوع الشاهد، وطبيعته، ومرحلته الزمنية، فاحتجوا بالقرآن الكريم، وبالحديث النبوي الشريف وبخاصة في مراحل متأخرة، وبالكلام العربي. وكان بحثهم للقياس بحثاً منطقياً عقلياً، دفعهم إلى استخدام وسائل التأويل كلها؛ من أجل الوصول إلى مسائل مقيسة، تتسم بالقبول والدقة، مع تركيز قليل على دليل استصحاب الحال.

يأتي هذا البحث؛ لدراسة دليل استصحاب الحال، باعتباره ركناً مهماً من أركان الاستدلال النحوي البصري تحديداً، في ضوء ما قدمه النحويون قديماً، وفي ضوء ما قدمه علم اللغة الحديث ممثلاً بمنظورين مهمين وهما: المنظور الوصفي، والمنظور التحويلي. ومن ثم تقديم تصّور تكاملي يضع هذا الدليل في موضعه الحقيقي من الخطة النحوية، لا أن يبقى الحديث عنه مجرد حديث مختصر وعابر.

تناول البحث مفهوم الدليل النحوي والاستصحاب، ثم عَرَض نماذج من استصحاب الحال في الدرس النحوي، ثم انتقل بعد ذلك لعرض الاستصحاب من منظورات علم اللغة الحديث.

وبعد، فإن هذا البحث يبقى مجرد محاولة للبحث في أصول النحو العربي، وإنصاف دليل استصحاب الحال في مسيرته ضمن الدراسة النحوية، والله نسأل التوفيق والسداد.

أولاً: الدليل النحوي

الدليل النحوي مأخوذ من الاستدلال النحوي الذي هو حسب توجه البحث: استخراج الأحكام النحوية بوساطة معاودة النظر بقواعد الأدلة النحوية المعروفة مثل: السماع، والقياس، والاستصحاب. وهذا يكون قياساً على الاستدلال الفقهي، الذي هو "استخراج الأحكام الشرعية بوساطة أدلة هي: القرآن، والسنة والإجماع، والقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، والعرف، والاستصحاب، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي"[(1)]. وهذا يثبت تأثر النحو بالفقه، يقول مازن المبارك:" وليس من شأننا أن نؤرخ الآن لعلوم الدينم أو الكلام بل حسبنا القول إن العصر الذي نشطت فيه الحركة النحوية ودونت فيه كتب النحو كان متأثراً بما نشط فيه علوم الدين من حديث وفقه، وعلوم العقل من جدل وكلام وأنه قامت هناك صلة شديدة بين هذه العلوم جميعاً عامة وبين علوم الفقه منها بصورة خاصة"[(2)].

وصفوة القول: إنّ النحويين حينما نهضوا لبناء النحو، وترسيخ قواعده، فإنهم اعتمدوا على الأدلة السابقة الذكر في بناء هذه القواعد، فوضعوا بناء على هذه القواعد (الأدلة) ما اصطلح

على تسميته بـ "قواعد الاحتجاج"، وقد تم تحديد الاحتجاج بأنه "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"[3].

وقد درس العلماء والباحثون مثل: ابن الأنباري، والسيوطي، وابن جني، وتمام حسان، وسعيد الأفغاني، ومحمد عيد، هذه الأدلة النحوية دراسة مستفيضة، وركزوا تركيزاً مباشراً على دليلي القياس والسماع، مع إعطاء إشارات محددة، ونماذج محددة، على دليل "استصحاب الحال"، فبقي دليل استصحاب الحال بحاجة إلى توضيح، ودراسة ومراجعة[*]، ولا ندري ما الأسباب التي دفعت إلى جعل دراسة هذا الدليل محدودة وضيقة؟! وما السبب الذي لم يجعلهم يتابعون هذا الدليل في كتب النحو الأولى؟ رغم أنّ هذا الدليل كان له أثره الواضح في بعض المسائل: صوغاً وتوجيهاً، كما أنه كان له أثر في تيسير فهم بعض المسائل النحوية، وتقريبها من أذهان الناشئة، وحل بعض الخلافات النحوية، وذلك كما ذكره السيوطي عن ابن مالك في "أن من قال إن كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل"[4].

ثانياً: معنى "الاستصحاب"

يعرِّف ابن الأنباري استصحاب الحال في النحو بقوله: "وأما استصحاب الحال، فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء"[5]. وهو عنده من الأدلة المعتبرة لقوله: "اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة"[6]. ويذكر السيوطي أن "المسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً، لا تحصى كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد"[7].

أي أن هذا الدليل يقوم على مسألة "الأصل والفرع"، إذ يستصحب الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهذا الفهم بلا شك مأخوذ من استصحاب الحال في الفقه، فالاستصحاب عند

(*) يقرر الدكتور تمام حسان في كتابه "الأصول: دراسة أبيستميولوجية للفكر اللغوي عند العرب" حقيقة مؤداها: أن هذا الباب لم يعطه المؤلفون حقه من العناية عند عرضهم لأصول النحو، ويذكر أنه "عقد العزم ووضعه بين السماع والقياس" إلا أن هذا الوضع – رغم جدّية ما جاء به – لم يوجه هذا الدليل الوجهة النحوية التي يمكن أن تفعل هذا الدليل، وتجعله أكثر حيوية وفعالية في الدرس النحو، وحل خلافاته، وبناء قواعده. ينظر: الأصول ص115.

المتفقهين وأصحاب الأصول "أن يستصحب الأصل عند عدم الدليل الشرعي"، ويذكر الإمام الجويني – رحمه الله – في ورقاته ما يوضّح ذلك ويؤكده: "وأما الأدلة فتقدم الجلي منها على الخفي، والموجب للعلم على الموجب للظن، والنطق على القياس، والقياس الجلي على الخفي، فإن وجد في النطق ما يغير الأصل وإلا فيستصحب الحال"[8] وذكر أيضاً "فالأصل ما يبنى عليه غيره، والفرع ما يبنى على غيره"[9].

فالاستصحاب بناءً على ما تقدّم ذكره، هو قاعدة أصولية، في الفقه والنحو، وهو متأثر في النحو بالمنهج الفقهي، فعند عدم وجود دليل شرعي على مسألة ما يستصحب الأصل، وفي النحو إذا انعدم الدليل السماعي أو القياسي على مسألة ما، فيبقى حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، أي: يستصحب أصل الوضع.

واستصحاب الحال يثبت- شأنه شأن سائر مرتكزات الاحتجاج النحوي – أنه لم يكن هناك استقلال بين علوم النحو والفقه، بل كان العالم متقناً لأكثر من علم[10]، و أن علل النحو- كما يذكر الزجاجي- ليست موجبة، إذ يقول: "إن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق"[11]

إذن فالأصل أولاً، والفرع ثانياً؛ إذ يبنى الأصل، ويبقى حال الأصول والفروع على ما هي عليه حتى يجد شيء جديد، أي: يتم استصحاب الحال (حال الأصل) حتى يوجد دليل. وتبقى المسألة في نهاية الأمر مرتبطة بالأصل والعدول عن أصل الوضع، وقد قسم النحويون البصريون هذا العدول إلى نوعين: مطرد يقاس عليه، وغير مطرد (الشاذ) يحفظ ولا يقاس عليه، ومن العدول غير المطرد قول الراجز:

الحمد لله العلي الأجلل (أي الأجل)

ومن العدول المطرد القاعدة التالية: (إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً) نحو قال وباع[12].

ثالثاً: نماذج من استصحاب الحال: عرض وتحليل

قبل المضي في وضع بعض التصورات الخاصة بدليل استصحاب الحال، لا بد لنا من ذكر بعض المسائل التي استدل بها النحويون بدليل استصحاب الحال، وهي بخلاف ما يتصور البعض كثيرة، ويمكن بداية تقرير حقيقة مهمة مؤداها: أنّ استدلال النحويين باستصحاب الحال قد اتخذ مسلكين أو مسارين، المسار الأول: التصريح المباشر بلفظ "استصحاب الحال"، والمسار الثاني:

أن يتضمن كلامهم – ونقصد البصريين – ما يدل على الاستصحاب، ومن خلال التتبع والتحليل وجدنا أن استصحاب الحال: هو دليل بصري، لم يعتدّ به الكوفيون.

ومن المسار الأول ما يقدمه البصريون في التدليل على صحة مذهبهم القائل بأن "إنْ" الشرطية لا تقع بمعنى "إذ" بخلاف ما يراه الكوفيون من أن "إنِ" الشرطية تقع بمعنى "إذْ" ويبسط ابن الأنباري خلافهم في كتابه الإنصاف، ويخصص مسألة كاملة له بعنوان: "القول في "إن" الشرطية، هل تقع بمعنى إذ؟"[13]، فالكوفيون يرون أن إنَّ الشرطية بمعنى إذ؛ لأنّ "إنْ" جاءت كثيراً في كتاب الله وكلام العرب بمعنى "إذْ" ومن ذلك قوله تعالى: (وإن كنتم في ريبٍ مما نزّلنا على عبدنا) (البقرة:23) أي: وإذْ كنتم في ريب؛ لأن "إن" الشرطية تفيد الشك، فلا يجوز أن تكون ما هنا الشرطية، لأنه لا شك أنهم كانوا في شك؛ فدل على أنّها بمعنى إذ. ويضربون دليلاً آخر وهو قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين) (البقرة:278). فالتقدير بحسب المذهب الكوفي: إذ كنتم مؤمنين؛ لأنه لا شك في كونهم مؤمنين، ولهذا خاطبهم الله في صدر الآية بالإيمان، فدل على أنها بمعنى إذْ، واستدلوا أيضاً بقول النبي – صلى الله عليه وسلم –: ***"سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون"*** أي: إذْ، لأنه لا يجوز الشك في اللحوق بهم، واستدلوا أيضاً بقول الشاعر(*):

وسَمِعْتَ حَلْفَتَها التـي حَلَفَتْ

إنْ كـانَ سَمْعُكَ غَيْـرَ ذِي وقْـرِ[14]

أي: "إذ"[15].

وقد استدل البصريون قائلين: "أجمعنا على أنّ الأصل في "إنْ" أن تكون شرطاً، والأصل في "إذْ" أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وُضع له في الأصل، **فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال**، ومن عَدَلَ عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه"[16].

إن المدقق في ما استدل به البصريون – في ظاهر الأمر – يرى أن تمسكهم باستصحاب الحال هو دليل عليهم وليس لهم، أي أنه يخدم المذهب الكوفي القائم على السماع الذي يتمثل بالقرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وكلام العرب (الشعر)، ولكن ما يشفع للبصريين هنا، هو أن تحليل الكوفيين للمسموع بحاجة إلى إعادة نظر، أما تحليل البصريين له فهو أكثر إقناعاً؛ لذا نقول: إنّ استصحاب الحال في هذه المسألة من الأدلة المعتبرة، وهو أساس عملية الاستدلال،

(*) قد تناوب (إذ) (إن)، وبناء على ذلك فإنه لا استصحاب حال في هذا الشاهد بعينه.

وقد احتج البصريون بالتحليل المقنع والسليم لاستعمالات "إنْ" في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشاهد الشعري المنقول عن العرب، فالتمسك بالأصل عند البصريين هو الأساس، والتمسك بالأصل هو تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل فقد تخلى عن استصحاب الحال؛ لأنه لا يوجد دليل يقدمه.

ومن ذلك أيضاً استدلال البصريين به في إثبات صحة مذهبهم القائل بأنه "لا يجوز أن يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض، نحو ألف الاستفهام، نحو قولك للرجل: "اللهِ ما فَعَلْتَ كذا" أو هاء التنبيه نحو "هاللهِ"[17].

إذْ يرى الكوفيون أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، واحتجوا بأن قالوا: "إنّما قلنا ذلك لأنّه قد جاء عند العرب أنّهم يُلْقُونَ الواو من القسم ويخفضون بها، قال الفراء: سمعناهم يقولون: "الله لتَفْعَلَنّ" فيقول المجيب: "أللهِ لأفعلنّ" بألف واحدة مقصورة في الثانية، فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً، وقد جاء في كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف، حكى يونس بن حبيب البصري أن من العرب من يقول: "مررت برجل صالح إلاّ صالحٍ فطالح" أي إلا أكن مررت برجل صالح، فقد مررت بطالح"[18] ثم يستشهد الكوفيون على صحّة ما ذهبوا إليه بمجموعة من الأبيات الشعرية منها:

1- قول الشاعر[19]:

رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِهِ

2- وقول الآخر[20]:

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنّي، ولا أَنْتَ دَيّاني فَتَخْزُونِي(*)

3- وقول الأخوص اليربوعي زيد بن عمرو[21]:

مَشَائِيمُ ليْسُوا مُصلِحينَ عَشِيرةً ولا ناعِبٍ إلاّ يبين غُرابُهَا(**)

(*) هو في كتاب حروف المعاني للزجاجي (ص79)، استشهد به لمجيء عن مكان على، أي: لم تفضل في

(**) هو في سيبويه 83/1 و29/3، استشهد به على حمل جر "ناعب" على معنى تقدير الباء الزائدة في "مصلحين" في النية، وهو مذكور أيضاً في سيبويه 165/1، وقد استشهد به على إعمال "مصلحين"؛ لأن النون بمثابة التنوين، وهنا ينتفي الخفض أصلاً.وانظر كذلك الخصائص 245/2.

4- وقول الفرزدق أيضاً[22]:

وما زُرْتُ سَلْمَى أن تكون حبيبةً إليَّ، ولا دِيْنٍ بها أنا طالِبُهْ[*]

والتقدير في هذه الأبيات:

1. خفض "رسمٍ" بإضمار حرف الخفض.
2. خفض "لاهِ" بتقدير اللام، كأنه قال: للهِ ابن عَمِّك.
3. خفض "ناعب" بإضمار حرف الخفض.
4. خفض "دين" بإضمار حرف الخفض.

إذن فالكوفيون يعتمدون في صحة مذهبهم وتقويته على السماع، أما البصريون فقد اعتمدوا فيما ذهبوا إليه على استصحاب الحال، ويظهر هذا في قولهم: "أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع"، إذا كان لها عوض، ولم يوجد ها هنا، فبقينا فيما عداه على الأصل، **والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال**، وهو من الأدلة المعتبرة، ويُخَرج على هذا الجر إذا دخلت ألف الاستفهام وها التنبيه نحو "ألله ما فَعَلَ، وها الله ما فَعَلْت" لأن ألف الاستفهام وها صارتا عوضاً عن حرف القسم، والذي يدل على ذلك أنّه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم، فلا يقال "أو الله" "ولا ها والله" لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، ألا ترى أنّ الواو لما كانت عوضاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما، فلا يجوز أن يقال: بِوَاللهِ لأفْعَلَنّ"؟ فكذلك ها هنا"[23].

ويظهر أنّ مذهب البصريين هو الأدق والأصَح لمجموعة من الأسباب وهي:

1. إن التمسك بالأصل عندهم هو تمسك باستصحاب الحال، واستصحاب الحال هنا قائم على السماع المطرد والكثير، والشائع، لا على أمثلة وشواهد محدودة وقليلة، كالتي ذكرها الكوفيون. واستصحاب الحال هنا يعني التمسك بالأصل المبني على السماع المطرد، لا السماع المحصور بفئة محدودة من الناس، أو الشواهد الشعرية التي قد يكون الشاعرفيها قد خضع لضرورات شعرية متعلقة بالوزن ونظام التقفية.

(*) هو في سيبويه 29/3، والشاهد فيه تقدير اللام في أن تكون، ولذلك جر"دين" عطفاً على موضع المصدر المجرور، ويذكر ابن هشام في المغني ص 683: "أنهم رووه بخفض "دين" عطفاً على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهرمن الحمل على العطف على التوهم، يجاب بأن القواع لا تثبت بالمحتملات"، وهذه الشواهد جميعها غير موجودة في مقتضب المبرد، وأصول ابن السراج.

2. إن المنطق النحوي يقتضي عدم الجمع بين العوض والمعوض عنه-مع أنه قد يحدث بقلة- فلا يجوز أن نقول: "باللهِ لأفْعَلَنّ"؛ لأن هذا يفقد التركيب النحوي القبول المنطقي الذي هو أساس العملية التواصلية أصلاً، ويجعل النحو يخرج عن هدفه المنشود إلى الرياضة العقلية التي لا فائدة منها[24].

3. إنّ النحو الكوفي هنا يهمل مسألة الأصل، واستصحاب الحال، تاركاً المسألة للاحتجاج بكثرة الاستعمال وقلته كما في قول يونس: "مررت برجل صالح إلا صالح فطالح"، وبالشذوذ كما هو في قول رؤبة "خيرٍ عافاك الله، أي بخير"، وبالقلة والشذوذ كما في الشعر[25].

أما المسار الثاني في الاستدلال باستصحاب الحال دون التصريح مباشرة بـ "استصحاب الحال"، فهو الأكثر شيوعاً في بحث النحويين لمسائل النحو – ونقصد البصريين هنا – ويظهر ذلك في التركيز على مصطلحات مثل: أصل الوضع، وأصل القاعدة، والأصل المهجور، والعدول عن الأصل، والرد إلى الأصل والوجه[26]، أو القول بتقرير قاعدة ما ثم النص على أنّ هذا قد جاء نتيجة السماع أو القياس، فيبقى الوضع قائماً ما لم يجد شيء جديد يقوى على مخالفة القاعدة النحوية، وهو كثير جداً في كتبهم.

ومن ذلك ما استدل به البصريون للتدليل على صحّة مذهبهم الذي ينص على "أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً"[27]، بخلاف مذهب الكوفيين الذي ينص على أنّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً"[28]، ومذهب البصريين هو الأصح؛ لأنهم عادوا إلى استصحاب الحال أولاً، والذي يتمثل بالإجماع والاتفاق المدعم بالقياس والسماع معاً.

ومن ذلك أيضاً ما يذكره ابن السراج في قوله: "اعلم: أنّ الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة، فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها.. وأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد ذكرنا أنه وقع في المضارع فيها للأسماء وما عدا ذلك فهو مبني"[29].

يفيد هذا النص أن الأصل عند النحويين في ترتيب الخطة النحوية المتعلقة بالإعراب، أن الإعراب للأسماء دون الأفعال والحروف، فيبقى الأمر على ما هو عليه، أي: يستصحب حال أصل الوضع، فإذا جاء فعل يشبه الاسم في الوضع مثل: الفعل المضارع مثلاً فإنه يعرب.

ومثل هذا النموذج يدل على أن استصحاب أصل الوضع هو أساس في بناء الحكم النحوي والقاعدة النحوية عموماً، إذْ يبقي الأصل قائماً، والمثال المقيس على الأصل هو الذي يخضع للتغيير، كما أن هذا النموذج يثبت أن الاستصحاب كان في ذهن النحوي وهو يعمل على استقراء الشواهد النحوية، وصوغ القواعد القياسية، فهو أداة بنائية لا أداة تجميد وتعطيل للحكم النحوي، إنه أسلوب أو إجراء علاجي بناء.

رابعاً: الاستصحاب وفقاً للتصورات اللغوية الحديثة

سيعرض البحث – بمشيئة الله تعالى –لدليل استصحاب الحال من منظورلغوي حديث، وسيتم التركيز على تقديم تصورين أولاً، وهما: التصوّر الوصفي، والتصور التحويلي، ثم سيعمل على تقديم تصور تكاملي نفعي بناء، يراعي القيمة الحقيقية للقواعد والأصول الثابتة في النحو.

أ- التصور الوصفي

حينما نذكر التصورات اللغوية الحديثة، فإننا نبدأ مباشرة بالتصوّر الوصفي، هذا التصوّر الذي يرتد مباشرة إلى مؤسس المنهج الوصفي في اللسانيات الحديثة وهو دي سوسير، الذي أكدً مراراً وتكراراً أن هدف علم اللغة هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها[30]. وبناء على هذا التصوّر، فإن المنهج الوصفي "يعتمد على دراسة اللغة دراسة خالصة، وخلوص هذه الدراسة يعني ناحية إيجابية في تناول الأشكال اللغوية كما تبدو، حيث تدرس بصورتها التي هي عليها، ويعني أيضاً خلوصها من الأفكار الذهنية والفلسفية ومناهج التفكير الأخرى التي يستخدم المؤول اللغة لتتفق معها"[31].

وإذا جئنا إلى الاستصحاب وفقاً لهذا المنظور، فإنه جهد عقلي تجريدي يخضع لمسألتي: الأصل والفرع، وهذا حسب المنهج الوصفي ينافي طبيعة اللغة؛ لذا فإن استصحاب أصل الوضع وفقاً للمنهج الوصفي هو إجبار للوصف الاستقرائي أن يمر في قنوات القياس الذي وضعه النحويون أنفسهم، وبهذا لا تخضع اللغة للصوغ القياسي، الذي هو عند المحدثين عمل يقوم به المتكلم لا النحاة[32].

وينقل محمد عيد عن فيرث Firth قولاً مؤداه: "المبدأ الأساسي في محاولة التقعيد لأية لغة هو أن يتجنب أي تقسيمات مسبقة a priori Classification، وأن نأخذ في الاعتبار المميزات اللغوية الموجودة بالفعل فقط"[33]. ويعلق الدكتور عيد بعد ذلك قائلاً: "تلك بصورة عامة مهمة مستقرئ اللغة، ملخصها: أن يقف وراء الاستعمال ولا يتجاوزه، وأن يصف ما أمامه، ولا يتدخل فيه، وأن يتابع التطور ولا يصادره"[34].

لذا فإن ما يقدمه البصريون – فيما سبق ذكره مع أننا كنا قد وافقناهم به- هو مرفوض وفقاً للمنهج الوصفي؛ لأن مهمة النحوي ليست الوصف، وعدم التدخل، وإنما وصف وحلل وعلل مستدلاً لها بالسماع، واستصحاب الحال.

ويرفض المنهج الوصفي نظرية العامل (العمل الإعرابي)؛ لأنها عمل عقلي منطقي ليس من طبيعة اللغة، وهذا التوجه ليس بمستغرب، فقد ثار ابن مضاء من قبل على هذه النظرية، رافضاً التمارين غير العملية؛ لاقترانهما بالمنطق الذي لا يخدم مستعمل اللغة[35].

ب- التصور التحويلي

إنّ المنظور التحويلي الذي يقدّمه تشومسكي في كتابه التراكيب النحوية Syntactic Structures، الصادر عام 1957م، يفترض وجود بنيتين في كل لغة: البنية العميقة deep structure، والبنية السطحية surface structure[36]. ويبدو أن البنية العميقة تمثل الجانب الذهني غير المنطوق للتركيب، في حين أن السطحية تمثل التركيب مكتوباً ومنطوقاً. ويتم الوصول إلى البنية السطحية بوساطة مجموعة من القوانين، وهي كما يذكر الدكتور عبده الراجحي تشبه ما جاء في النحو العربي من عمليات، وهذه القواعد هي[37]:

أ- قانون الحذف.

ب- قانون الزيادة.

ج- قانون التوسعة.

د- قانون الاختصار.

هـ- قانون إعادة الترتيب.

و- قانون الإحلال.

ويذكر الراجحي أن هذه الجوانب موجودة في النحو العربي، ويعيدنا إلى مسألتي الأصل والفرع والعامل، والتي هي في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي، كما أن قضية العامل تقودنا إلى قضية التقدير التي عادت لتكون شيئاً مقرراً ومؤكداً في التحليل النحوي عند النحويين[38].

وصفوة القول: إنّ التمسك باستصحاب أصل الوضع من الأمور المهمة التي قد تسهم في الوصول إلى قاعدة كلية، وتكون مطردة فتشمل الجزئيات العامة.

ويمكن تسويغ التمسك بأصل الوضع واستصحاب هذا الحال أو ذاك، بوساطة العقل والنقل، وتعمل القوانين التحويلية على ترسيخ هذا الأمر، وذلك بوساطة استعمالها في عملية التحليل اللغوي، فتكون مؤكدة للحكم النحوي المستدل عليه بوساطة استصحاب الحال، ونمثل لذلك – والأمثلة كثيرة جداً – بإجازة النحويين العدول عن أصل الرتبة وذلك في تقديم الخبر على المبتدأ[39]. يقول ابن عقيل[40]: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ. فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه على ما سيبيّن، فتقول: قائم زيد.... وفي الدار زيد، وعندك عمرو".

إذن فالأصل هو صدارة المبتدأ وتأخير الخبر، ويعدل عن الأصل بوساطة قانون إعادة الترتيب (التقديم والتأخير)؛ وذلك لأمن اللبس، فيقدم الخبر على المبتدأ، أي أنهم عدلوا عن أصل الوضع مستصحبين حال الأصل بوساطة قانون إعادة الترتيب. ولو تتبعت هذه القوانين جميعها مستقرئاً مفردات النحو كاملة، لوجدتها جميعها مبثوثة هنا وهناك.

ج- تصوّر تكاملي

بعد أن بينا التصوّرين: الوصفي والتحويلي في مسألة الاستدلال "باستصحاب الحال"، فإننا نذهب مذهباً توفيقياً، يوفق بين جميع الآراء المتعلقة بهذا الدليل، سعياً إلى تقديم تفسير لغوي علمي لهذا الدليل، يأخذ بعين الاعتبار، النظر بجدية إلى تفسيره، لا إلى إلغائه؛ لأنه بحسب المنظور التعليمي الذي ينادي به دعاة تجديد النحو، لا يحتاج إليه ابن اللغة، ولا متعلمها، ومن يتابع جهود المشتغلين بتجديد النحو يحس بأن مثل هذه الأمور مرفوضة تماماً عندهم شكلاًومضموناً؛ لأنها تنبع أساساً من مسالك العامل والعلة، والأقيسة والتمارين غير العملية[41]؛ لذا فإن التصوّر الذي يمكن تقريره والذي يمثل رؤية البحث يتكوّن من العناصر التكاملية التالية:

1- لا بد من أن يقوم الأصل – ومسألة التأصيل عموماً – على الاستقراء المتكامل والشامل للشواهد التي تمثل الكلام العربي عموماً، شعره ونثره، ولا بد من الاحتجاج والاحتكام إلى لغة القرآن ومعانيه، والحديث النبوي الشريف، فيكون الاستقراء شاملاً دقيقياً؛ لأن هذا الأمر سيؤثر فيما يلي:

أ. قوّة الأصل: فإن استصحب الحال، وبقي حال اللفظ على ما هو عليه (أي على ما يستحقه) في الأصل؛ لانعدام النقل عن الأصل، يكون الدليل قوياً ومعتبراً، ولا مجال للشك أو الطعن بسلامة هذا الدليل.

ب. اعتبار كل ما يرد وكل ما ورد من الكلام العربي، وبهذا يتحقق المنحى العلمي، فيكون وجود دليل استصحاب الحال وصفاً وتحليلاً للظاهرة اللغوية، أو للكلام المنطوق، وهنا

لا بُدّ من التنويه إلى مسألة مهمة جداً، وهي أن شرط ذلك هو وجود قدر كبيرٍ من الشواهد التي تخضع للاستقراء والتقعيد، لا وجود مجموعة محدّدة من الشواهد أربعة أو خمسة، كما هو الحال في استدلال الكوفيين كما مَرّ، ويمكن أن نضرب مثالاً هنا بمسألة تنكير الحال، إذ ذهب الجمهور إلى أن الأصل في الحال أن تأتي نكرة[42]؛ ولكن قد تأتي الحال معرفة وعندها لا بد من أن تؤول بنكرة، وقد وردت شواهد نثرية وشعرية متنوعة تثبت ورود الحال معرفة، فلا بد من الاعتداد بهذه الشواهد جميعها وعدم إهمالها.

ج. عدم الانتباه إلى الشواهد الجزئية المحدودة، مثل: القليلة، والنادرة، والشاذة؛ لأن هذا لا ينهض لإنشاء كفاية نحوية تمكن ابن اللغة العربية من إنشاء التراكيب، والقياس على التركيب مجموعة من التراكيب الأخرى وهكذا؛ لذا فإن الاتجاه الوصفي فيه مبالغة كبيرة في هذا المجال. صحيح أن المتكلم لم يقم في ذهنه القاعدة النحوية، وأنه كما قال الزجاجي – رحمه الله – نطق على طبعه وسجيته[43]. ولكن هناك "قاعدة ذهنية عليا "كانت قائمة في ذهن الإنسان العربي عند النطق، هذه القاعدة هي صورة ذهنية للتركيب ينسج المتكلم العربي الكلم والجملة بناء على نظمها، وقياساً عليه، وأي خروج على طريقة النظم من شأنه أن يخرج لفظ الإنسان إلى النبو، والاستغراب من قبل الناس أنفسهم، والأدلة على ذلك كثيرة من التراث[*] والمعاصرة.

2- بعد النظر في الأصل، وتقويته، وتأسيسه تأسيساً جيداً، نبدأ بالاعتداد بدليل استصحاب الحال، فيكون دليلاً وأصلاً من أصول التقعيد النحوي، ومن الممكن هنا أ ن نفيد من علوم اللغة المعاصرة في تفسير مقاصد الكلم، وأغراضه، ونقصد هنا المنحى التداولي، الذي يعزّز أهميّة الاستعمال، والقاعدة، عن طريق ربطهما بالغرض الذي دفع بمنشيء الكلام إلى إقامته أصلاً[44]، وهنا يكون تفسير هذا الدليل عن طريق اللغة نفسها، ومستعملي اللغة، فيأخذ التفسير منحىً تكاملياً.

3- لا بُدّ من النظر في مدى الشيوع واطراد الأغراض التي يقصدها مستعمل اللغة من وراء الاستعمال اللغوي، وهذا هو الذي دفع بالنحوي إلى الاعتداد بدليل استصحاب الحال في تقريره وتأكيده، فالعملية ليست سهلة، لا بُدّ من اتجاه شامل ومتكامل في عملية التفسير والتحليل للاستعمال اللغوي، فالنظر إلى الأغراض المفردة- كل حالة متفردة - لا يفيد في

(*) وذلك مثل القصص التي تذكر في اللحن، وأشهرها على الإطلاق قصة الرجل الذي لحن بحضرة النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال النبي: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل". انظر: الخصائص لابن جني 8/2، والأفغاني في أصول النحو، ص ص 7-11، إذ يذكر قصصاً مختلفة تخدم هذه المسألة.

شيء ما، بل لا بُدّ من جدولة هذه الأغراض والمقاصد التي قصدها المرسل، وعدم النظر إلى الحالات الفردية؛ لأنّ المسألة متعلقة بإنشاء نظام لغوي متكامل، لا قاعدة لغوية متعلقة بشخص معين.

4- إذا تمت مراعاة القواعد السابقة، يكون دليل استصحاب الحال عنصر بناء مساعداً للنحو، فيكون أداة تقعيد، يقوم جنباً إلى جنب القياس والسماع في عملية التقعيد وبناء القاعدة النحوية.

خاتمة

بعد تتبع دليل استصحاب الحال، وعرض مجموعة من نماذجه في النحو العربي، يمكن الخلوص إلى ما يلي:

1. لم يحظ دليل استصحاب الحال بالبحث والاهتمام الكافيين، رغم أنّه قاعدة أصولية مهمة، فهو دليل من أدلة النحو المهمة، التي اعتمدها البصريون في عملية الاحتجاج في كثير من المسائل.
2. اتخذ الاستدلال باستصحاب الحال مسارين، الأول: التصريح المباشر بلفظ الاستصحاب، والثاني: عدم التصريح بلفظ الاستصحاب، بل ذكر ما يدل عليه، وقد أثبت ذلك في موضعه من البحث، وكان المسار الثاني هو الأكثر شيوعاً في كتب النحو.
3. ثبت أن دليل استصحاب الحال يقوم جنباً إلى جنب السماع والقياس، وينهض حجة قوية لإثبات الحكم النحوي وتقريره، فهو باختصار قاعدة نحوية أصولية ذات أبعاد تفاعلية لا منغلقة، تتفاعل مع بقية القواعد الأصولية التي يرسخها السماع، ويفعلها القياس.
4. إنّ المنظور الوصفي يعتبر استصحاب الحال جهداً عقلياً تجريدياً، يخضع لمسألتي: الأصل والفرع، وهذا ينافي طبيعة اللغة، ولا يفيد المتكلمين في شيء، وهو منظور فيه مبالغة وبحاجة إلى مراجعة.
5. إنّ التصور التحويلي يتفق في كثير من جوانبه مع ما جاء في النحو العربي، فقوانين التحويل تعيدنا إلى مسائل ثابتة مثل: الأصل، وتقويته، وتوجيهه الوجهة التي تتوافق مع المرسل (المتكلم)، والنظام اللغوي العربي، وهذا بناءً على ما تقدم يحتاج إلى جهد استقرائي تصنيفي للمسموع، وتفعيل القياس، ثم الخروج بصيغة علمية تحمل طابع الاتساع والاطراد والشمول.

The Measurements of (Estishab AL-Hal) In the Origins of Arabic Grammar: Revision and Opinion

Abdealmohdy AL_ Jarah and **khaled AL_ hazaymeh,** *Department of humanities, Jordan university of science And technology (JUST), Irbid, Jordan.*

Abstract

The purpose of this study is analyzing the signs of (estishab AL_ Hal) in Arabic grammar, to make assure of its important in several grammatical issues، and fixing it in the right direction in terms of original grammatical trends .These purposes have been achieved through presentation of some models in this topic.

This research has presented the concept of measurements (estishab al_hal) as well as the research has presented these measurement and (estishab al_ hal) through new modern languages perspectives, for instance discriptional language science, and transformational approach, more over this research could report integrational approach for these measurements.

The findings of this research have indicated that there is les literature and attention of this subjected، although its importance especially with basrians (IRAGIAN). However, measurements have taken two trends: First: The directs .Second: The indirect. Finally, the research has assured the integrational approach to get the best way in conduding the (estishab al_hal).

قدم البحث للنشر في 2008/3/12 وقبل في 2008/6/29

الهوامش

(1) حسان، تمام: الأصول – دراسة ابيستميولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص71.

(2) المبارك،مازن:النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص80

(3) الأفغاني، سعيد: في أصول النحو، ص6.

(4)السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص113

(5) ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإغراب في جدل الإعراب، ص46.

(6) المصدر نفسه، ص141.

(7) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 113.

(8) الورقات في أصول النحو للإمام الجويني (إمام الحرمين) رحمه الله، منشورة على الموقع الإلكتروني:

http://66.9104/search?9=cashe:Xgvpkguco3cj:
www.al-razi.net/website/pu..5/11/2006

(9) المرجع نفسه.

(10) انظر: حسان، تمام، مصدر سبق ذكره، ص144.

(11) الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ ص ص 632 -634.

(12) المصدر نفسه، 634/2.

(13) المصدر نفسه، 634/2.

(14) المصدر نفسه، 634/2.

(15) المصدر نفسه،ج1/ ص ص 393-399.

(16) المصدر نفسه، ج1/ ص395.

(17) هو لجميل بن معمر العذري صاحب بثينة، انظر: البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب، ج4/ص199، وابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب، ص 164، وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 245/1.

(18) هو لذي الإصبع العدواني، الحارث بن محرث، انظر: البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، ج2/ص222، وانظر: ابن هشام، جمال الدين: مغني اللبيب 196 وابن عقيل، 242/1.

(19) انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج2/ص140، والاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، ج1/ص418.

(20) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 186/1، وانظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنير: الكتاب، ج1/ ص418.

(21) ابن الأنباري، الإنصاف: ج1/ص396.

(22) أهم شرط في التركيب النحوي هو عنصر المقبولية، لأنه هو الذي يعزز عملية التواصل بين أطراف معادلة الاتصال، انظر ذلك:

Debeaugrande, Robert: liuguistics Theory: The Fundamental works, pp 250-251.

ويركز البعض على الجانب الدلالي في تحديد الجمل والنصوص، فالنص وحده دلالية وليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص، وبهذا فإن عنصر المقبولية الدلالية (المنطقية) هو الأساس في تحديد النصوص والجمل.

See: Halliday, M.A.K & Hasan, Rugarya: Cohesion in English, p2.

(23) ابن الأنباري، الإنصاف: ج1/ص398.

(24) انظر: حسان، تمام: الأصول، ص114.

(25) ابن الأنباري، الإنصاف: ج1/ص ص 78-79.

(26) المصدر نفسه، ج1/ ص ص 78-79.

(27) انظر: المصدر نفسه، ج1/ ص ص 80-81.

(28) المصدر نفسه ج1/ ص80.

(29) ابن السراج، أبو بكر: الأصول في النحو، ج1/ ص50.

(30) see: desaussure, Fredinand: Course in General linguistics, p232.

(31) عيد، محمد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص ص 181-182.

(32) انظر: المرجع نفسه، ص99.

(33) عيد، محمد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص260.

(34) المرجع نفسه، ص260.

(35) انظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة: ص 57، و ص161، و ص 102.

(36) see: Chomsky, Afram Noam: Syntactic Structure,pp75-76.

(37) انظر: الراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، ص 242.

(38) انظر: المرجع نفسه، ص 242. ونحلة، محمود أحمد: نظام الجملة في شعر المعلقات، ص77.

(39) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص213، و ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1/ص119.

(40) انظر: ابن عقيل، المصدر السابق، ج1/ص213.

(41) انظر ما كتبه. شوقي ضيف في مقدمة كتابه: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ص ص 3-6.

(42) انظر: سيبويه: الكتاب، ج1/ ص391، والمبرد: المقتضب، ج3/ص 236، وابن يعيش: شرح المفصل، ج2/ ص60.

(43) انظر: الإيضاح في علل النحو، ص70.

(44) يركز المنظور التداولي (pragmatics) على جميع أطراف معادلة الاتصال مثل: المرسل والمستقبل والسنن (القناة) والشفرة، انظر هذه العناصر في: عزام، أحمد: التحليل الألسني للأدب، ص ص 94-95، و شبنلر، برند: علم اللغة والدراسات الأدبية، ص ص 106-107.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. (577هـ). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت).

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. (577هـ). **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، 1971م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي. (316هـ). **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1985م.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (469هـ). **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، 1977م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1990م). **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، ط4، بغداد.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله الهمذاني. (769هـ). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، دار الخير، 1990م.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن. (د.ت). **الرد على النحاة**، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف. (761هـ): **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط1، دار الفكر، 1992م.

ابن يعيش، موقف الدين يعيش بن علي. (643هـ): **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (686هـ). **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.

الأفغاني، سعيد. (د.ت). **في أصول النحو**، دار الفكر.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1093هـ). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1989م.

الجويني، إمام الحرمين رحمه الله. **الورقات في أصول الفقه**، ورقات منشورة على الشبكة الإلكترونية ضمن الموقع: (www.al-razi.net/website/pu..5/11/2006).

حسان، تمام. (1988م). **الأصول (دراسة ايبسمتيولوجية للفكر اللغوي عند العرب)**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

الراجحي، عبده. (1979م). **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم وابن إسحاق، عبد الرحمن. (د.ت). **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: د. مازن المبارك، القاهرة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (180هـ). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد. (911هـ). **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي، و د. محمد أحمد قاسم، ط1، جروس برس، لبنان، 1988م.

ضيف، شوقي. (د.ت). **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده**، دار المعارف، القاهرة.

عزام، أحمد. (1994م). **التحليل الألفي للأدب**، دمشق، وزارة الثقافة.

عيد، محمد. (1988م). **الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم لغة الحديث**، ط3، عالم الكتب، القاهرة.

عيد، محمد. (1989م). **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (285هـ): المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

المرادي، الحسن بن قاسم. (749): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، ط2، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (د.ت).

نحلة، محمود أحمد. (1991م). **نظام الجملة في شعر المعلقات**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ثانياً: المراجع بالإنجليزية:

Chomsky, A.N. (1957). *Syntactic Structure*, The Hauge.

Halliday, M.A.K & Hasan, R. (1983). *Chohsion in English*, Longman Group l.t.d.

De beaugrande, R. (1991). *linguistic Theory: The Fundamental works*, N, Y. Longman Inc.

De sausure, F. (n.d). *Course in General linguistics*, Third ed, McGraw – Hill Book Company, New York, Toronto, London.

VanDijk, T.A. and Kintsch, W. Strategies of Discourse Comprehension. Academic press. Subsidiary of Harcourt.